



الكلمة الافتتاحية للسيد وزير الصحة البروفيسور الحسين الوردي

بمناسبة الذكرى الثانية لانطلاق تعميم

نظام المساعدة الطبية RAMED

الخميس 13 مارس 2014

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة المحترمون؛

في البداية، أود أن أعبر لكم عن سعادتي البالغة بلقائكم اليوم، لنقوم معا بجدد وتقييم حصيلة سنتين من تعميم نظام المساعدة الطبية على كافة جهات المملكة. هذا التعميم الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك نصره الله يوم 13 مارس 2012 بالقصر الملكي بالدار البيضاء.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذا المشروع المجتمعي الكبير يحظى بعناية خاصة من طرف جلالته، لما له من انعكاسات اجتماعية على شريحة واسعة من المواطنين الذين يعيشون في عوز يعيق ولولجهم إلى الخدمات الصحية بمختلف مستوياتها. كما أن نظام المساعدة الطبية يحظى أيضا باهتمام خاص من طرف الحكومة، ويمكن الاعتماد عليه بكل موثوقية، كآلية ناجعة لمتابعة وتقييم التطورات الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية، ولرسم السياسات والبرامج الاجتماعية المستقبلية. وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بما بذلته مختلف الأطراف المتدخلة في تدبير هذا الورش المجتمعي الكبير، من جهود دؤوبة لأجراً تعميمه، بما يقتضيه الأمر من التزام وحس بالمسؤولية.

أيها السيدات والسادة

إننا في وزارة الصحة، جد فخورين بالتوجيهات الملكية السامية، التي وردت في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للصحة، والتي دعا جلالته من خلالها إلى «...التحلي بروح المسؤولية والغيرة الوطنية، من أجل بلورة ميثاق وطني واقعي وقابل للتفعيل، يضع المواطن في صلب اهتمامات المنظومة الصحية...». (انتهى كلام جلالته)

كما نسجل باعتزاز ما دعا إليه جلالته أيضا من خلال نفس الرسالة في شأن تكريس الاهتمام باستفادة المعوزين من التغطية الصحية؛ حيث أضاف نصره الله:

"...وبهذه المناسبة، نود على الخصوص، تأكيد حرصنا الشخصي على تفعيل الأمثل لنظام المساعدة الطبية، وتجاوزه لكافة المعوقات، وتطويره وتبسيط مساطره، ضمانا للاستفادة الواسعة للفئات المعوزة من مواطنينا...". (انتهى كلام جلالتة)

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة تولي أهمية قصوى لنظام المساعدة الطبية، باعتباره رافعة أساسية لضمان وتعزيز الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، حيث شدد البرنامج الحكومي 2012-2016 على أولوية وأهمية التسريع بالإجراءات الضرورية لتفعيله وتعميمه في أحسن الظروف الممكنة على كل جهات المملكة، وذلك لتمكين الطبقة الاجتماعية ذات الدخل المحدود - على قدم المساواة - من الحق في الولوج للعلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية طبقا للفصل 31 من الدستور.

أيها السيدات والسادة

إن عملية تعميم نظام المساعدة الطبية تعتبر فرصة سانحة ومدخلا لتعاقد اجتماعي جديد يمضي قدما في ترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان. غير انه مهما يكن مستوى هذا التعاقد، فسيظل صوريا فقط، ما لم تنعكس نتائجه على المواطن في حياته اليومية. ذلك المواطن الذي يطمح الى المساواة، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

إلا أننا وفي نفس الوقت الذي نفتخر فيه بما حققناه من نتائج ايجابية فيما يخص ضمان الولوج إلى العلاج بالنسبة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية، فإننا أيضا نؤكد أن هذه النتائج تبقى محدودة نظرا لعدم توفر كل الإمكانيات المادية والبشرية الكافية التي تحتاجها الوزارة لتنفيذ استراتيجيتها القطاعية ولتنفيذ البرامج الوطنية الكفيلة بتحقيق الأهداف ذات الأولوية خاصة تلك التي لها ارتباط مباشر مع تحديات تعميم نظام المساعدة الطبية.

وفي هذا الصدد لا بد من جرد بعض الأرقام التي ميزت حصيلة سنتين من تعميم هذا النظام، حيث :

– بلغ عدد البطاقات التي تم إصدارها 2.355.401 بطاقة ستمكن 6.444.994 شخصا من الاستفادة من الخدمات الصحية أي 77 في المائة من الفئة المستهدفة.

- التكفل الفعلي بـ 360 ألف مريض مصاب بارتفاع الضغط الدموي و530 ألف مصاب بداء السكري منهم 220 ألف يعالجون بالأنسولين.
- التكفل بـ 14 ألف مريض مصاب بالسرطان، بشراكة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان.
- التكفل بحوالي ألف مريض مصاب بالتهاب الكبد الفيروسي نوع "س" عن طريق توفير 48 ألف جرعة دواء interféron،
- التكفل بـ 7300 مريض مصاب بالقصور الكلوي النهائي، استفادوا من 750 ألف حصة لتصفية الدم،
- إجراء أزيد من 40 ألف عملية جراحية لعلاج مرض الساد أو ما يعرف "بالجلالة".
- إنجاز 117 حملة طبية منها 81 حملة متعددة الاختصاصات. وقد همت هذه الحملات 28 إقليمًا موزعين على 12 جهة لا يتعدى معدل الاستشفاء بها 1.5 %؛
- كما تم تعزيز استراتيجية التغطية الصحية المتنقلة التي يستفيد منها أكثر من 4,5 مليون نسمة متواجدين بالمناطق النائية وموزعين على 73 إقليمًا. وذلك عن طريق توزيع 49 سيارة رباعية الدفع من صنف الوحدات الصحية المتنقلة، وتزويدها بما يفوق 7 ملايين درهما لتغطية تكاليف المحروقات والصيانة ، ومن جهة أخرى، فقد تم جرد :
- أكثر من 250 ألف حالة استشفاء بالمستشفيات العمومية،
- أكثر من 320 ألف فحص استعجالي،
- أكثر من 500 ألف استشارة طبية متخصصة خارجية،
- أكثر من 430 ألف فحص بالأشعة السينية،

- حوالي مليون ونصف تحليلة بيولوجية خارجية،
- أكثر من 100 ألف إجلاء طبي فيما بين المستشفيات،

كما تم إجراء:

- 32 عملية زرع للقرنية،
- 6 عمليات زرع للكلي،
- 15 عمليات زرع النخاع الشوكي،
- والتكفل ب 149 عملية جراحية كبرى، منها 44 عملية قسطرة و105 عملية جراحية على القلب.

وإذا كان من الطبيعي أن تعترض عملية التعميم، كأى مشروع بنيوي، بعض الصعوبات، وأن تقف أمامه بعض المعوقات، فإنه يفترض في كل المتدخلين، كل من موقعه، أن يفي بالتزاماته وان يحشد كل الطاقات المتوفرة لديه، وان يعي كل إمكانياته لإنجاح هذا المشروع المجتمعي، بروح من الثقة المتبادلة والعمل الجماعي. وكل تباطؤ في هذا المجال، سوف يرهن دينامية الثقة، ويهدر ما يتيح هذا الورش الكبير من فرص للتنمية، وسوف يؤثر لا محالة على الالتزامات الدولية التي أخذها المغرب على عاتقه.

إن نظام المساعدة الطبية يدخل اليوم مرحلة نعتبرها مفصلية في تاريخه. مرحلة تستدعي منا جميعا، وبكل حزم ومسؤولية، ان نعمل على توفير الشروط الضرورية من إمكانيات مادية وبشرية للوفاء بالتزاماتنا تجاه شريحة عريضة من المجتمع.

نحن اليوم، وإن كنا مطالبين أولا بتحسين المكتسبات، فإننا أيضا مطالبون بتعزيز التغطية الصحية الأساسية عن طريق توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل المستقلين وذوي المهن الحرة والطلبة، كما أننا مطالبون بتأمين التمويل لنظام المساعدة الطبية وعقلنة استعماله وفق المبادئ الأساسية للحكمة المتعارف عليها. وفي هذا الاطار عملت الحكومة

على تأمين تمويل النظام عبر خلق صندوق دعم التماسك الاجتماعي، إلا أن هناك بعض المعوقات تحول دون تدبير الموارد المرصودة للنظام بشكل كامل، بحكم عدم الملاءمة القانونية حيث أن القانون أسند مهمة تدبير الموارد المرصودة للنظام للوكالة الوطنية للتأمين الصحي دون أن يتاح لها الاضطلاع بهذه المهمة. ومن أجل سن حكمة جيدة للنظام وتجاوز هذه المعوقات فإن المجلس الإداري للوكالة المنعقد بتاريخ 22 يناير 2014 صادق على قرار يقضي بملائمة النصوص التطبيقية للقانون قصد تمكين الوكالة من تدبير الموارد بالموازاة مع البدء منذ الآن في التفكير في خلق هيئة مدبرة للنظام تعمل وفق مبادئ التأمين الاجتماعي. وهنا لا بد من التذكير أن هذا القرار ينسجم مع التوصية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال تقريره الأخير حول الخدمات الصحية الأساسية حين أكد على "وضع مؤسسة لتدبير نظام المساعدة الطبية، مستقلة عن وزارة الصحة، وتحت إشراف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، من أجل ضمان قيادة ناجعة، في انسجام مع نظام التأمين الإجباري عن المرض".

ونحن مطالبون كذلك، بوضع آليات جديدة تهم الجانب القانوني لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفتح باب التنافس الجاد والشريف بينهما، ليصير عرض العلاج أكثر جودة وذا كلفة مقبولة ومتحكم فيه.

ومن شأن تعزيز هذه الشراكة كذلك أن يخلق نخبا قيادية جديدة مؤهلة لتحسين تدبير المؤسسات الاستشفائية، عمومية كانت أو خاصة.

لكن تفعيل آليات هذه الشراكة، لا ينبغي أن يحجب عنا ضرورة مواصلة جهود إحداث مناصب مالية جديدة بالقطاع العام، لإعادة الاعتبار والتنافسية لهذا القطاع حتى يقوم بدوره الاجتماعي كاملا.

كما أننا مطالبون أيضا، بتنفيذ القرار الصادر عن رئاسة الحكومة، والقاضي بإرساء منظومة جديدة لقيادة تفعيل التغطية الصحية الأساسية عن طريق توفير كل الأدوات اللازمة لضمان حسن التدبير للأنظمة وضمان ديمومتها.

وفي الختام، أود التأكيد على أن قطاع الصحة أصبح اليوم في قلب التحولات العميقة التي تعرفها بلادنا على أكثر من صعيد، وأنه بفضل انخراط جميع مهنييه والتفاعل

الايجابي لشركائه مع ما يطلقه من مبادرات، فقد تمكن هذا القطاع من مواكبة التطورات النوعية المتسارعة التي يعرفها الطلب على الخدمات الصحية بكل مستوياتها.

غير أنه وارتباطا بتحديات تعميم نظام المساعدة الطبية فإنه لا بد لكل الفاعلين في تدبير هذا الورش المجتمعي الكبير، ان يسرعوا ، وفق رؤية واضحة، في اتخاذ القرارات اللازمة لإعطاء مضمون حقيقي لطموحات كل المغاربة في بلوغ هدف التغطية الصحية الشاملة وتفعيلها تفعيلا أمثلا، روحا ومنطوقا.

ولي اليقين، بأن الإرادات الملتفة اليوم حول منظومة الصحة، بطابعها الاجتماعي والحيوي إذا ما عرفت تحسنا في مؤشراتها، فسوف تنعكس إيجابا على مستوى التنمية المستدامة التي أصبحت في صلب اهتمامات كل القوى الحية الوطنية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا البلد الأمين، تحت القيادة السامية الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.